سوسيولوجيا سلوك الجماعات تجاه أطروحة التقسيم في العراق .. رؤية تحليلية

حاتم راشد علي

إن طرح بديل الانقسام في الهوية العراقية ، هو حالة طبيعية ، لا بمعنى أنها صحية ، بل أن الولاءات الفرعية ، هي دائما سمة أي مجتمع على وجه البسيطة ، ولكن الفرق بين مجتمع وأخر ، يكمن في أن مجتمع ما ، استطاع التواصل مع الزمن ، لينفك عن ولاء الجماعة ، ويتحول الى موالاة الدولة ، أو الأمة كما في المفهوم الهيغلي . من هنا فأن نظرة الإنسان المعاصر ، تقتضي التسليم بضرورة التحرر من وطأة الجماعات العرقية والطائفية ، والدخول في عقد اجتماعي جديد ، يكفل أولا : حق التفرد " الفردانية " ، ويُرحّل ولائه الى القانون أو الدولة بناءا على وعيه العقلاني .

لقد اكتشف الإنسان المعاصر ، أن عشرات النزاعات المدمرة التي انتشرت وما زالت في مناطق متبعثرة من عالم الجنوب ، لا يمكن أن تبنى دولة وتنجح ، ما دامت الانقسامات الداخلية قائمة . وفي حين عمل نزاع ماض على شل دولة ما ، فان المضي قدما مع عقد اجتماعي جديد ، يتطلب التوصل الى تسوية عادلة ومصالحة اجتماعية [١] .

إن الحالة العراقية تؤشر بوضوح ، أن الانقسامات العرقية والطائفية المستحكمة في طبيعتها الراهنة ، تمثل عقبة كأداء لبناء نظام سياسي جديد ، إذ تكون الاغلبيات الكبيرة قادرة على أن تستبدل الولاءات الضيقة ، برؤية أخلاقية جديدة للمواطنة . ومع استمرار حالة النزاع في المجتمع العراقي ، أصبح واضحا أن الفقر ، ونقص الخدمات ومقاومة المحتل ، ليست بالضرورة هي الأسباب الكامنة وراء التمرد ضد الدولة ، أو العنف ضد المكونات الاجتماعية الأخرى ، فالقضية المركزية اليوم ، تكمن في أن جماعة طائفية فقدت فجأة السلطة ، التي مارستها لعقود من الزمن ، فأصبح الصراع على السلطة أكثر منه صراعا على مصالح الفقراء [٢] .

لقد تقدم القول : إن ممارسة الاعتماد على القبيلة بدلا من المؤسسات الوطنية كان متضمنا بعمق في الثقافة وذا تاريخ طويل ، وفي دول مثل العراق ، حيث القبيلة سمة مهيمنة ، كان يتم حل قضاياه الاجتماعية اليومية ، بما فيها القانون والأخلاقيات والأسرة والمهن والأرض والثروة عن طريق الحكم الطائفي والأعراف الموجودة منذ زمن طويل [٣].

وقد تم تقرير دور الولاءات التقليدية عن طريق النظم الدكتاتورية ، فكانت هوية الأفراد تتحدد بناءا على هذه البنى الاجتماعية ، إذ ليس بين " القبيلة – الدولة " تضاد يذكر ، فهما يتناغمان معا ويلتقيان عند منطق ابن خلدون .

اتضح جليا ، أن خيار الانقسام الذي يراهن عليه البعض ، أمر يتطلبه واقع ممزق ، ويزداد الإلحاح عليه ، عندما يتعمق الإحساس بالوعي في وجود الفوارق التمييزية ، فإدراك الأقليات بأنها متمايزة ، سيتوقف على ما ستفعله الأمة العربية

بنفسها : فهل ستكون مرتعا للتعصبات الدينية ، والحضارية ، والانغلاقات الاثنية وغيرها ؟ ، أم أنها تتجدد ذاتيا ، لتصبح مجتمعا متسامحا مفتوحا ، مستعدا للتفاوض ، لأجل إشباع المطالب المشروعة للأقليات ؟ [٤] .

بلا شك ، إن الخيار الأول ، يحيل الى الانقسامية ، التي لا تنفع أحدا بقدر ما تضر الجميع ، أما الخيار الثاني ، فانه يدفع بمزيد من التوازنات في العلاقات بين الجماعات الاجتماعية ، بحكم قناعة كل الأطراف بمبدأ التعددية ، كأصل قائم في البنية الاجتماعية . وبالتالي فان في المجتمع التعددي ، يمكن الحديث عن هوية وطنية National Identity ، بوصفها بناءا يشترك فيه معظم الأفراد ، ويتأسس على قاعدة المشاركة Shardeness ، من خلال سلطة تؤمن ترابط الهوية [٥] .

لقد شهدت العلاقة بين السلطة / الدولة ، وجماعات الأقلية ، سواء العرقية ، أو الطائفية ، وما شاكل ، قفزة نوعية على صعيد العالم ، لا سيما في الأربعين سنة الأخيرة ، فبدأت تتخلى بعض الدول عن سياستها التمييزية ضد الأقليات الدينية ، وتبنت مفهوما ذو دلالات وأبعاد اجتماعية ، كالتكيف الثقافي والديني عند الجماعات المهاجرة ، وقبول حق استقلال الأراضي واللغة للأقليات القومية ، واتجهت أبعاد التعددية الثقافية الى مستويات رحبة ، تساعد جميعها في مُمأسسة حقوق الجماعات الاثنية والدينية ، فكان المستوى الأول في الترويج لهذه الحقوق ، من خلال الخطاب السياسي ، حول ضرورة أهمية التكيف مع الاختلاف والتنوع ، وقد كرس العديد من العلماء والباحثين جهدهم في المجال ، حيث نشهد بين فترة وأخرى ، الندوات والمؤتمرات ، التي تُعقد لمناقشة قضايا الأقليات [٦].

إما المستوى الثاني ، من مستويات تنظيم العلاقة بين الدولة والجماعات الدينية ، فهي تقنين مضامين التعددية الثقافية في مجموعة من القواعد الدولية القانونية (أو شبه القانونية) ، تتجسد في إعلانات لحقوق الأقلية ، وظهرت على اثر ذلك مجموعة من اللوائح والمنظمات المعنية بهذا الشأن . فتبنت الأمم المتحدة في العام ١٩٩٢ ، إعلانا بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية ، أو عرقية ، أو دينية ، أو لغوية ، وعلى غرار هذه المنظمة ، ظهرت منظمات تؤصل تلك الحقوق مثل : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO) ، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وغيرها [٧] .

أمام هذه المعطيات الجديدة ، التي كانت ثمرة الحداثة العالمية ، أصبح لزاما أن نقتنع ، إن زمن الانقسامية ، ليس متأصلا في بنية المجتمع العراقي ، كما يزعم البعض ، وإنما هي حالة الميت الحي يحيا بداعي مصالح سياسية ضيقة . فقد كانت الانقسامية ، سواء الطائفية أو غيرها تمثل سياسة دولة أكثر بقدر كبير من كونها انعكاسا لانقسام اجتماعي متأصل ثقافيا [٨] .

وبالتالي ، فأن مساحات التلاقي والتشارك أوسع من مساحات الانقسام الهوياتي ، فإذا أقررنا بهذه الحقيقة ، فإننا بالإمكان أن نبقي على الميت ميتا ، ونحي زمنا تتشارك فيه الأجيال باستمرار ، دون توقف للزمن ، ودون مصادرة لحلقات الأزمنة ، مسحا أو نسخا أو قصا . فهذه الرؤية ، ربما يتصورها البعض ، رؤية أفلاطونية في جمهوريته الفاضلة ، لكن " البراديغم " الذي نتمسك به ، يضعنا أمام مؤشرات وحقائق ، برهنا على صدقها في سياق البحث ، دلت وما زالت على الالتحام الهوياتي ، وطغيان الوهج الوطني ، كما في بعض الثورات العربية ، التي هي نموذجا للتعددية الثقافية والهوياتية . والعراق صحيح انه لم يشهد ثورة كالنموذج السالف الذكر ، وهو أمر لا يتحقق منطقيا ، لكنه شهد ثورة بنيوية نحو أفاق التشارك في بناء دولة من خلال التجربة الديمقراطية ، التي ما زالت في أوج صراعها مع تجربة الإقصاء الطائفي ، والاثني ، التي مورست فيه ، فالزمن ، زمن التعدد ، لذلك على المنكرين لهذه الحقيقة ، أن يعيدوا قراءة التاريخ ، وليتيقنوا أن التسليم بهذه الحقيقة تسليم بإقرار مبدأ الهوية الوطنية .

التوصيات :

التوصية الاولى : ضرورة تشكيل ورعاية مجمع علمي ـ ديني ، يُرعى من خلاله قراءة النص وفق تفاسير دينية مشتركة ، والوقوف من خلالها ايضا على ابرز المفاهيم الاشكالية من قبيل : (الجهاد ومقتضياته ، الدفاع ، المسلم ومن هو ، الحرب ، الاخر في القران .. وهلم جرا) والعمل على تحديد معناها بما يخدم مصلحة المواطن والوطنية وبعيدا عن المعاني الاقصائية .

التوصية الثانية : ضرورة اعادة قراءة المناهج الدراسية من خلال تشكيل لجان متخصصة ، والعمل على تضمين كل التنوعات الادبية والتاريخية والسياسية والاجتماعية بلغة حيادية ودون حذف أو ابعاد لأي شخصية في هذا المجال .

الهوامش:

١. ايبرلي ، دون ، نهوض المجتمع المدني العالمي (بناء المجتمعات والدول من أسفل الى أعلى) ، ترجمة : لميس فؤاد اليحيى ، ط/١ (بيروت ، دار الأهلية ، ٢٠١١) ، ص٢٧٨.

٢. المصدر نفسه ، ص٢٨٧ .

٣. المصدر نفسه ، ص٢٨٨ .

٤. منصور ، د. فوزي ، خروج العرب من التاريخ ، ترجمة : ظريف عبدالله وكمال السيد ، ط/١ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣) ، ص٤١ .

٥. حمزة ، د. كريم محمد ، الطيف ألاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة ، (مجلة العلوم الاجتماعية ، بغداد ، العدد الثاني / ربيع / ٢٠١٢) ، ص ٩ .

٦. كيمليكا ، ويل ، اوديسا التعددية الثقافية (سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع) ، ترجمة : د. إمام عبد الفتاح إمام ، ج/١(الكويت ، عالم المعرفة ، ٢٠١١)،ص١٧-١٨

٧. المصدر نفسه ، ص١٩ .

٨. عبد الجبار ، فالح ، العمامة والأفندي ، سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني ، ترجمة : امجد حسين ، (بيروت ، دار الجمل ، ٢٠١٠) ، ص٢٥ .